

Distr.: General
7 March 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريراً عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريراً كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة. وهذا هو التقرير الثالث المقدم عملاً بهذا القرار.

٢ - ويقدم التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ آخر تقرير (S/2004/959 المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤). كما يقدم موجزاً عن التطورات الرئيسية التي جرت في العراق، وخاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية والتطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق. ويصف كذلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في الانتخابات التي أجريت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وكذلك الأنشطة الرئيسية التي قامت بها البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك الجوانب التنفيذية الرئيسية. كما يقدم آخر المستجدات المتعلقة بالمسائل الأمنية، بما في ذلك تقييم الوضع الأمني وآخر مستجدات الترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق.

ثانياً - موجز عن التطورات الرئيسية في العراق

ألف - العملية السياسية

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت العملية الانتقالية بشكل أساسي على إجراء انتخابات مباشرة وديمقراطية في إطار الجدول الزمني الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وحتى يوم إجراء الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كانت

القضايا الرئيسية التي دار النقاش حولها، داخل العراق وخارجه على حد سواء، تتركز حول ما إذا كانت الظروف تسمح بإجراء انتخابات موثوقة على النحو المحدد، وما إذا كانت هناك حاجة إلى فترة أطول لإقناع الفئات المتشككة بالعلمية الانتقالية أو التي تعارض الانضمام إليها. وأعرب العديد من الدول المجاورة عن قلقها إزاء النتائج السياسية والأمنية التي قد تنشأ إذا ما أجريت الانتخابات، لكن الشعب العراقي والمجتمع الدولي لم يكن يعتبر أنهما ستكون بالنجاح. ومن خلال تصريحات عامة واتصالات مباشرة، بذلت الحكومة العراقية الموقته جهوداً في نشر التوعية للتشجيع على المشاركة في الانتخابات. إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية بشكل عام. وقررت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، المكلفة بصلاحيات مطلقة للإشراف على الانتخابات الانتقالية وتنظيمها وإجرائها، أنه لا توجد أسباب فنية تحول دون إجرائها على النحو المحدد.

٤ - وما فتئ ممثلي الخاص للعراق، أشرف قاضي يحث محاوريه العراقيين في الاجتماعات التي عقدها معهم على تهيئة ظروف تتمكن فيها جميع شرائح الطيف السياسي العراقي، بما في ذلك العرب السنة، من المشاركة فيها. ودعموا لجهود ممثلي الخاص، نقلت رسالة مفادها أن الانتخابات تشكل خطوة أولى حاسمة لوضع دستور جديد وقيام عراق ينعم بالحرية والاستقرار. كما أوضحت أنه لا يوجد مبرر يدعو إلى قتل الناصحين والمرشحين والعاملين في الانتخابات أو بث الذعر في نفوسهم. فلجميع العراقيين ممن اختاروا الانتخابات الحق في عمل ذلك بحرية وأمان.

٥ - وفي يوم الانتخابات، خرج أكثر من ٨,٥ ملايين عراقي، من أصل ما ينوف على ١٤ مليون شخص يحق لهم الانتخاب، لممارسة حقهم الديمقراطي للإدلاء بأصواتهم، رغم المخاوف بشأن البيئة الأمنية، ومحاولات عرقلة عملية الانتخابات، وأعمال العنف الجارية. وفي حين كان الإقبال على الانتخابات عالياً في معظم المناطق، كان متدنياً إلى درجة كبيرة في مناطق أخرى وبين بعض الفئات، وخاصة في صفوف العرب السنة. وقد لبيّ إجراء الانتخابات المعايير المعترف بها من حيث التنظيم والأنظمة والإجراءات. وكان عدد المخالفات والشكاوى التي نقلت إلى اللجنة ضئيلاً نسبياً. وتقوم اللجنة حالياً بالتحقيق في جميع هذه الشكاوى ومعالجتها.

٦ - وتعد الانتخابات تطورا هاما في انتقال العراق ليصبح حكومة ديمقراطية، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وهي تشكل نقطة بداية لمعالجة المصالح المشروعة والشكاوى من خلال الحوار والتسوية. وقد كان إقبال الناصحين العام، والحماس الذي اتسمت به مشاركة الناصحين، وفشل الجهود الرامية إلى عرقلة الانتخابات من خلال

العنف والتخويف، بمثابة استجابة إيجابية من داخل العراق وخارجه على حد سواء، بما في ذلك من مجلس الأمن.

٧ - ومنذ الانتخابات، أعرب عدد من الزعماء السياسيين العراقيين من القوائم الانتخابية الناجحة بوضوح عن استعدادهم لتوجيه الدعوة إلى زعماء بارزين وممثلين من العرب السنة للمشاركة في الحكومة الانتقالية وفي عملية وضع الدستور، لكفالة التوازن في التمثيل في كل منهما. كما أعلن عدد من الكيانات العربية السنية والوطنية العربية التي لم تشارك في الانتخابات، أو التي حثت على مقاطعتها أو تأجيلها، أنه يجب إدراج وجهات نظرهم في الخطوات التالية في المرحلة الانتقالية وأنه يحق لهم المشاركة تماما في صياغة دستور دائم.

٨ - والجهود جارية للتحضير لعقد الجمعية الوطنية الانتقالية، التي ستألف من ٢٧٥ عضوا. ويفترض بشكل عام أن لا تنعقد الجمعية قبل أن يتوصل الأطراف إلى اتفاق حول تكوين الحكومة. وثمة عملية مشاهة تتعلق بالمناصب الحكومية الرئيسية، بما فيها مناصب رئاسة الجمهورية (أي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس)، ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء.

٩ - ولا يزال تقدم العملية السياسية يتأثر إلى درجة كبيرة بالوضع الأمني، الذي لا يزال يشكل تحديا خطيرا. إذ إن ارتفاع عدد الإصابات في صفوف أفراد الشرطة وقوات الأمن، وقصور توفير الحماية للهيئة القضائية، لا يزال يشكل عوائق خطيرة أمام إنفاذ القانون. ولا يزال تقييد الحريات جاريا بسبب تمديد أمر حماية الأمن الوطني في جميع أنحاء العراق ما عدا المحافظات الشمالية الثلاث حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكانت تدابير منع التجول وتقييد حرية التنقل وتدابير أخرى تُفرض وتُرفع في فترات منتظمة في معظم بقاع العراق استنادا إلى ذلك الأمر. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة العراقية المؤقتة تمديد الأمر لمدة ٣٠ يوما أخرى اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير. ولا يزال الصراع في العراق يلحق خسائر فادحة، بما في ذلك في صفوف المدنيين. ولا تزال الأرقام المتعلقة بأعداد الإصابات غير مؤكدة.

١٠ - وفي الفلوجة، أدى الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية المدنية للمدينة، والقيود المفروضة بواسطة أمر حماية الأمن الوطني إلى إعاقة عودة سكانها المشردين. وقد أنهت حاليا أفرقة من وزارة الصناعة والمعادن، وهي الوزارة المنسقة للفلوجة، إجراء تقييم عن المساكن وقدمت تقريرها إلى الوزارة. وقُدِّر الضرر الإجمالي لجميع المساكن في الفلوجة بمبلغ ٤٩٣ مليون دولار أمريكي. وستقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوزيع مبالغ قدرها ١٠٣ ملايين

دولار، مُنحت وفقاً للنسبة المتوية للضرر الفعلي الذي لحق بكل بيت، وستحدد الحكومة الجديدة تعويضات أخرى.

١١ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، شنت القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية حملة ضد المتمردين في محافظة الأنبار، بما في ذلك الرمادي. وأفادت القوات المتعددة الجنسيات أنها تستخدم "طائفة كاملة من الأساليب العسكرية". وأعرب ممثلي الخاص إلى الحكومة المؤقتة والقوات المتعددة الجنسيات عن قلقه بشأن العواقب السياسية والإنسانية المحتملة الناجمة عن تصعيد الموقف.

١٢ - ولا يزال الوضع الأمني هشاً، كما يتضح من استئناف الهجمات اليومية على العراقيين والأجانب على حد سواء بعد الانتخابات مباشرة. بما في ذلك هجوم إرهابي وقع في الحلة في ٢٨ شباط/فبراير، راح ضحيته أكثر من ١٢٠ قتيلاً من المدنيين والشرطة ومتطوعي الحرس الوطني، وأكثر من ١٤٠ جريحاً. وبناء عليه، فلا يزال أمل أن ينتهز العراقيون فرصة الزخم الذي حصل بعد الانتخابات لجعل العملية السياسية تؤثر بشكل إيجابي على الوضع الأمني.

باء - التطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق

١٣ - عقد الاجتماع السابع للبلدان المجاورة للعراق في عمان في اليومين ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حضره وزراء خارجية البحرين، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والعراق، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، ونائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية وممثلي الخاص. واستعرض الاجتماع صعوبة إجراء انتخابات في ظل الأجواء الأمنية السائدة. ووافق المشاركون على أهمية الانتخابات لعملية الانتقال السياسي في العراق، بما في ذلك صياغة دستور، والاستفتاء لاحقاً، وانتخاب حكومة دستورية. وتم التأكيد على الهوية العراقية كدولة عربية وأكدت جميع الوفود مجدداً التزام بلادها على عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية. واختتم المشاركون في الاجتماع بحث العراقيين على المشاركة في الانتخابات والإعراب عن دعم جهود الأمم المتحدة في إنجاز مهامها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

١٤ - وفي البيان الختامي، أكد المشاركون استعدادهم للتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية في روح حوار وطني والتوصل إلى توافق في الآراء، وتشجيع العراق على الانتقال إلى دولة موحدة، ديمقراطية ومتعددة الأحزاب، ذات هيكلية اتحادية، إذا ما قرر الشعب العراقي ذلك، والتقيّد بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان، وأن تحترم جميع البلدان المعنية المعاهدات والاتفاقات الثنائية والإقليمية، والعيش بسلام مع جيرانها.

١٥ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عقد في القاهرة اجتماع المتابعة للاجتماع الوزاري الدولي بشأن العراق المنعقد في شرم الشيخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. واستعرض الاجتماع تنفيذ الفقرة ١٤ من بيان شرم الشيخ، وحضره كل من العراق، والأردن، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين، واليابان، والاتحاد الروسي، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، ورئيس الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. كما حضر الاجتماع كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وبالإضافة إلى إعادة التأكيد على الدعوة التي وجهها اجتماع شرم الشيخ إلى جميع العراقيين للمشاركة في الانتخابات، أكدت عدة وفود الحاجة إلى العملية السياسية لتهيئة ظروف تفضي إلى مزيد من الاستقرار وجهود إعادة الإعمار.

١٦ - ومن المزمع أن يعقد اجتماعان تاليان بين العراق والدول المجاورة له ومصر أحدهما على مستوى وزراء الخارجية، واجتماع آخر على مستوى وزراء الداخلية لمتابعة اجتماع طهران الذي عقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في تركيا في القريب العاجل.

ثالثاً - الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية

١٧ - يقضي القانون الإداري الانتقالي إجراء ٢٠ انتخاباً في آن معاً، للجمعية الوطنية الانتقالية، و١٨ مجلساً من مجالس المحافظات وجمعية كردستان، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. لذلك كانت فترة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في غاية الأهمية للقيام بالتحضيرات النهائية. وقد نظمت الانتخابات وأجريت على يد العراقيين بإشراف اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وقامت اللجنة، لدى تنفيذ ولايتها، بدور الإشراف والتوجيه لعمل ١٠٠٠ موظف عراقي أساسي وما يزيد على ٢٠٠٠٠ عامل انتخابي عراقي مؤقت. وتمكنت اللجنة من إنهاء جميع التحضيرات الفنية الضرورية لإجراء انتخابات صحيحة وموثوقة في ظل أجواء سياسية هشة وقلق مستمر بشأن الوضع الأمني.

١٨ - وكما تنجز اللجنة هذه المهمة، قام فريق دولي للمساعدة الانتخابية بقيادة الأمم المتحدة بدعم اللجنة، وضم، بالإضافة إلى ٤٣ خبيراً من خبراء الأمم المتحدة - ٢٢ في بغداد، و ١٦ في عمان، و ٥ خبراء في مقر الأمم المتحدة - ٣ خبراء من الاتحاد الأوروبي، وخبرين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وخبيراً واحداً من شيلي، وتسعة خبراء من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وقدم الفريق الدولي مساعدة فنية

ولوجستية ومالية وإدارية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق خلال العملية الانتخابية برمتها.

١٩ - تركزت التحضيرات الأساسية التي جرت خلال فترة كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير على اتخاذ جميع الترتيبات الفنية اللازمة لإجراء الانتخابات على النحو المحدد. وقد استندت التحضيرات على الأسس التي وضعت في تصميم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، والقانون الانتخابي والقانون التكميلي للأحزاب والكيانات السياسية. وقد أدى قصر الفترة الزمنية لتنظيم الانتخابات إلى تداخل الكثير من المهام في الشهرين اللذين سبقا يوم الانتخابات. وفي الوقت الذي تم فيه تسجيل الكيانات السياسية، والمرشحين، ووكلاء الأحزاب، والعاملين في وسائط الإعلام، والمراقبين الوطنيين والدوليين، تم استكمال قوائم الناخبين، وجرى استخدام وتدريب موظفين من أجل عمليات الاقتراع، وأطلقت حملات إعلامية.

٢٠ - وكانت الصعوبات اللوجستية للتحضير للانتخابات هائلة. فقد كان ثمة حاجة إلى ٤٩,٥ مليون بطاقة اقتراع للانتخابات. كما أن إنتاج بطاقات الاقتراع ومواد أخرى كان يتطلب الانتهاء من الخطوات السابقة، مثل تسجيل الأحزاب والمرشحين، التي توسعت. إلا أنه في الفترة بين ١٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير كفل فريق لوجستي دولي توريد ٢,٨ مليون كغ من المواد الانتخابية إلى العراق. وكان مصدر هذه المواد من أربع قارات، وسلمت إلى ٢٤ مخزناً في أنحاء العراق ثم وزعت على ٢٤٣ ٥ مركز اقتراع.

٢١ - وطوال فترة عمل اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، كانت مبادئها التوجيهية تتسم بالشفافية والشمولية. وأجازت اللجنة أكثر من ٢٠٠٠ من العاملين في وسائط الإعلام في أرجاء البلد، نصفهم من العراقيين، وكان ما تبقى من ممثلي الصحافة الدولية والعربية. وأقامت اللجنة أيضاً مركزاً لوسائط الإعلام في مركز المؤتمرات الوطني العراقي الموجود في المنطقة الدولية. وعمل مركز وسائط الإعلام خلال الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير. كما أجازت اللجنة ١٤١ ٣٣ مراقباً وطنياً، و ٦٢٢ مراقباً دولياً و ٦١ ٧٢٥ من وكلاء الأحزاب السياسية/الكيانات السياسية لمراقبة العملية الانتخابية. وشجعت الأمم المتحدة بفعالية على إنشاء أفرقة مراقبي الانتخابات وأقامت مشروعاً مكرساً لهذا الغرض.

٢٢ - وقد استلزمت البيئة السياسية والظروف الأمنية المتقلبة مجموعة من خطط الطوارئ والتدابير الخاصة. ونفذت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في حدود ولايتها عدة تدابير خاصة لزيادة الشمول والمشاركة. وفي عدة مواقع أجريت فيها عمليات عسكرية، أو اعتُبر

أن الظروف الأمنية فيها صعبة، استطاع الناحيون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الوطنية في أي مركز من مراكز الاقتراع في البلاد. وكذلك تمكن الناحيون من محافظتي نينوى والأنبار تسجيل أنفسهم والإدلاء بأصواتهم في أي مركز اقتراع في البلاد. وأخيراً نُفذ تدبير خاص خلال يوم الاقتراع، يسمح بإبقاء مراكز اقتراع معينة مفتوحة لفترة أطول، إذا تبين للجنة وجود عقبات تعوق الوصول إلى مركز الاقتراع، أو تعطل سير العمل فيه.

٢٣ - وقد تعاونت اللجنة تعاوناً مكثفاً مع قوات الأمن الوطنية والدولية. وأتاح هذا التعاون إنشاء شبكة من العلاقات الوثيقة وتنسيق الموارد، مما وفر إطاراً أمنياً ثابتاً للانتخابات. وسمحت الخطة الأمنية المرسومة، بما فيها إغلاق الحدود وحظر حركة المركبات، بتهيئة بيئة أمنية تفسح المجال أمام موظفي الانتخابات للقيام بعملهم يوم الانتخابات وقبله وبعده. ومن أصل ٢٤٣ ٥ مركزاً خُطط لافتتاحها، استطاع ١٩٩ ٥ من مراكز الاقتراع فتح أبوابها والقيام بعملها يوم الاقتراع. ولا توفر البيانات الإحصائية المتاحة أدلة قاطعة فيما يتعلق بأثر القلق الأمني على عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وخاصة في ضوء دعوة بعض الجهات السياسية إلى المقاطعة.

٢٤ - وجرى عدُّ الأصوات كما هو مخطط مباشرة بعد إغلاق مراكز الاقتراع، باستثناء عدد قليل من المراكز تطلبت فيها الظروف الأمنية إجراء العد على مستوى المحافظة. وخلال الأسابيع السابقة ليوم الاقتراع، أنشأت اللجنة الانتخابية مركزاً لعد الأصوات، بمساعدة فريق من المستشارين الدوليين. وشملت خطة العمل فيه وضع الترتيبات المادية الخاصة بالمركز، واستئجار الموظفين، وترتيبات أماكن الإقامة مع القوة المتعددة الجنسيات، واستراتيجيات سير العمل، وإدارة الأمن، وتخزين الاستثمارات واستعادتها، وتدبير تطوير قواعد البيانات والتحقق من نوعيتها. وتم إعداد وتنفيذ هذه العملية بطريقة شفافة ومفتوحة أمام المراقبين ووسائل الإعلام.

٢٥ - وأفادت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق مؤقلاً أن رقم الناخبين الذين صوتوا بلغ ٥٧١ ٥٥٠ ٨ شخصاً، منهم ٦٨٥ ٢٦٣ صوتوا في الخارج. ومن مجموع الأصوات المدلى بها، كان ٩٤ ٣٠٥ (أي ١,١٠ في المائة) فقط أصواتاً لاغية. وقام برصد مركز عد الأصوات سيل دائم من الوكلاء والمراقبين. كما حضر المراقبون والوكلاء عملية إعادة العد، التي شملت فتح وتعداد عينة مختلطة من صناديق الاقتراع الواردة إلى المقر الوطني من عدة محافظات.

٢٦ - ويتمتع مجلس مفوضي اللجنة الانتخابية بسلطة البت في الشكاوى والمنازعات الناشئة عن الانتخابات. وصممت اللجنة ونفذت عملية مفتوحة لتقديم الشكاوى وحلها،

بدعم من محامين عراقيين وخبراء دوليين. وصدقت اللجنة رسمياً على الاقتراع يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بعد معالجة كافة الشكاوى الرئيسية؛ وترك البت في الشكاوى المتبقية التي لا تأثير لها على النتيجة إلى ما بعد التصديق على النتائج. وقد روعيت في الانتخابات المعايير الدولية المعترف بها من حيث التنظيم، والأنظمة والإجراءات. وهذا يدل على المهارة والفعالية التي أدت بها اللجنة وآلاف العمال والمدربين والمراقبين العراقيين هذا العمل.

٢٧ - ويشكل انتخاب ٢٧٥ ممثلاً في الجمعية الوطنية من أصل ٧ ٧٨٥ مرشحاً ينتمون إلى ١١١ كياناً سياسياً متنافساً، شاهداً على البيئة السياسية التي بدأ النشاط يدب فيها في العراق. وفضلاً عن ذلك أسفر النظام الانتخابي عن شغل النساء لما يزيد على ٣١ في المائة من المقاعد - وهو ما يتجاوز الهدف المحدد في قانون الإدارة الانتقالية. وسيكون للفترة التالية من النشاط الدستوري والتشريعي والحكومي أثر إيجابي قوي في تحديد تطور التشكيلات السياسية في العراق والمنهج الذي تنتهجه تجاه الانتخابات المقبلة في إطار العملية الانتقالية.

٢٨ - وتنطوي المرحلة التالية من الانتخابات في العراق، المنصوص عليها في قانون الإدارة الانتقالية، على تحديات لا تقل صعوبة عن الجدول الزمني لانتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير وتحدياتها. وستعقد شعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة عما قريب اجتماعاً لفريق عامل شامل لاستعراض العملية الماضية. وسيشمل الفريق مؤسسات عراقية ودولية شاركت في الانتخابات. وسيكون موضوع الاستعراض تحديد العمل المتبقي وتنظيمه وترتيب أولوياته، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من الانتخابات الأخيرة.

رابعاً - معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام داخل العراق وفي المنطقة

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، انصبت جهود ممثلي الخاص وفريقه السياسي على تعزيز الحوار والتفاهم بين أولئك المشاركين في العملية السياسية وأولئك الذي ظلوا خارجها. وقد أكد ممثلي الخاص في جميع مناقشاته على أن أفضل طريق لمختلف الأطراف والفئات لتحقيق مصالحها المشروعة والاستجابة لهمومها هو الحوار السلمي واعتماد الحل الوسط من أجل التوصل إلى توافق في الآراء تتجسد فيه هذه المصالح والهموم المشروعة. واستجابة لنداءات كثيرة وجهها كل من الزعماء السياسيين العراقيين والدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة للمساعدة على دعم العملية السياسية والانتخابية، التقى ممثلي الخاص وفريقه

بالشخصيات الدينية والقبلية والسياسية العراقية، لا في العراق فحسب، بل كذلك في دبي وعمّان وبيروت ودمشق ولندن. وأتاحت هذه المناقشات تفهّماً لوجهات نظر مجموعة متنوعة من الجماعات السياسية في العراق حيال العملية السياسية وموقف هذه الجماعات من المشاركة فيها.

٣٠ - وواصل ممثلي الخاص اجتماعاته مع مجموعة متنوعة من الزعماء السياسيين العراقيين، منهم رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، ورئيس الوزراء، ونائبه، ووزير الخارجية، ووزراء المالية، وحقوق الإنسان، والمهجرة والمهجرين، فضلاً عن ممثلين من مجمل الطيف السياسي، ومن ضمنهم ممثلون عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامي، والحزب الإسلامي العراقي، والحزب الديمقراطي العراقي، ورابطة العلماء المسلمين، والجهة التركمانية العراقية، ومؤسسة الخوئي، ومركز دراسات الوحدة العربية. كما تلقى إحاطات من كبار الأكاديميين العراقيين في بغداد ولندن. وبالإضافة إلى استعراض التقدم المحقق في الاستعدادات للانتخابات، وتشكيل الحكومة الانتقالية، شجع كافة الجهات المعنية على كفالة تزويد الحكومة الجديدة والجمعية الوطنية الانتقالية بآليات تسمح بتمثيل الأطراف التي لم تشارك في الانتخابات، لأي سبب كان، تمثيلاً مناسباً في عملية صياغة الدستور.

٣١ - وفي سياق الاجتماع السابع للبلدان المجاورة للعراق، المعقود في عمّان يومي ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والاجتماع المعني بمتابعة الاجتماع الوزاري الدولي المعقود في شرم الشيخ في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والزيارات إلى بيروت ودمشق، تمكن ممثلي الخاص من استعراض آفاق الانتخابات وتشعباتها على نطاق أوسع مع كبار المسؤولين من المنطقة والمجتمع الدولي.

٣٢ - وفي عمّان، وُصف دور الأمم المتحدة في العملية السياسية والانتخابية وأكد على أن الحاجة تدعو إلى تعزيز جهود التوعية لضمان مشاركة شاملة في الانتخابات كما شدد على ضرورة مواصلة هذه الجهود بعد الانتخابات. والتقى برئيس الوزراء الأردني، وعقد مناقشات ثنائية مع وزراء خارجية كل من الأردن والكويت وتركيا ومصر، ومع نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. وفي القاهرة قدم ممثلي الخاص عرضاً أمام الاجتماع المعني بالمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة إلى العملية الانتخابية في العراق، وبناء قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. والتقى بوزير الخارجية العراقي وبالأمين العام لجامعة الدول العربية.

٣٣ - وفي بيروت التقى ممثلي الخاص بوزير خارجية لبنان ورئيس وزرائها السابق، المرحوم رفيق الحريري. وبناء على دعوة من حكومة الجمهورية العربية السورية، عقد مناقشات مع كل من وزير الخارجية ونائبه، فضلا عن أعضاء السلك الدبلوماسي في دمشق. وأكد ممثلي الخاص خلال مناقشاته على الحاجة إلى تشجيع الأطراف السياسية العراقية على التعامل مع بعضها البعض مباشرة لكي تتمكن من تحديد التطلعات والأهداف السياسية المشتركة بينها، والتي يمكن أن تشكل أساسا لإيجاد الحلول الوسط والمصالحة. واعترفت جميع الأطراف الإقليمية في الحوار بالدور الطليعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم العملية الانتقالية العراقية، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

٣٤ - وأثناء الحملة الانتخابية وبعدها، أثار العديد من المعلقين العراقيين مسألة كركوك كموضع يمكن أن تندلع فيه أعمال العنف. وقد ناقشت الأمم المتحدة القضايا المعقدة التي تحيط بهذه المسألة مع الناحيين العراقيين المهتمين ومع الدول الأعضاء المهتمة على حد سواء. وأقر الجميع بضرورة التوصل إلى تسوية نظرا لاحتمال أن تتولد عن هذه المسألة توترات ومواجهات داخل العراق وأن تؤثر تأثيرا سلبيا على علاقات العراق مع جيرانه. وشددت الأمم المتحدة أثناء مناقشتها على ضرورة أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس بهدف إتاحة فرصة لإيجاد تسوية سلمية دائمة.

باء - الأنشطة التحضيرية للقيام بدور محتمل في مجال الدعم الدستوري

٣٥ - قرر مجلس الأمن بقراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) أن يقوم ممثلي الخاص والبعثة، في سياق تنفيذ ولايتهما المتمثلة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية، بناء على طلب حكومة العراق، بأداء دور رئيسي في تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني.

٣٦ - واستنادا إلى هذه الولاية، يسود داخل العراق وخارجه اعتقاد عام بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في دعم عملية صياغة الدستور. وقد شرع ممثلي الخاص في إجراء مشاورات مع طائفة متنوعة من النواب العراقيين. وشدد خلال مناقشاته على ضرورة أن يتولى العراقيون أنفسهم هذه العملية إن هم أرادوا لها النجاح. وستكون الأمم المتحدة، في دعمها لجهود العراقيين، مستعدة، إن طُلب منها ذلك، لتقديم مساعدتها في أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) الدعم السياسي لتشجيع الحوار بشأن إجراءات عملية صياغة الدستور وهيكلها، وذلك بغية تحقيق أقصى قدر من الشمولية والمشاركة، وبناء التوافق في الآراء بشأن القضايا الحيوية؛ (ب) تقديم الدعم الإعلامي لتنظيم حملة إعلامية عراقية الغاية منها

تحقيق أقصى قدر من الشفافية؛ (ج) تقديم المساعدة الفنية لهيئة صياغة الدستور العراقي؛ و (د) تنسيق المساعدة الدولية.

٣٧ - وقد بدأت الأنشطة التحضيرية في هذه المجالات الأربعة بغرض تمكين الأمم المتحدة من تقديم مساعدتها بشكل فعال وفي الوقت المناسب، ريثما تتلقى طلباً رسمياً من حكومة العراق.

جيم - أنشطة التعمير وبناء القدرات والمساعدة الإنسانية

٣٨ - واصلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تقديم الدعم لعملية تعميم العراق سواء من داخل البلد أو خارجه. وتقوم الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بتنفيذ مشاريع في العراق من خلال موظفي الأمم المتحدة الوطنيين وشركاء التنفيذ، بما في ذلك المقاولون والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الشركاء الذين يضطلعون بتنفيذ المشاريع. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عينت ستافان دي ميستورا نائباً لممثلي الخاص في العراق. واجتمع خلال أول زيارة يقوم بها إلى بغداد مع طائفة متنوعة من الشركاء العراقيين وأطلع بنفسه على الأوضاع الميدانية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تم إيفاد نائب لمنسق شؤون التعمير والشؤون الإنسانية، يقدم التقارير إلى نائب الممثل الخاص، إلى بغداد لتنسيق الاتصالات مع السلطات العراقية بشأن قضايا التعمير والتنمية ولتعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة.

٣٩ - وشرع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ طائفة واسعة متنوعة من الأنشطة والبرامج والمشاريع المتعلقة ببناء القدرات بالتعاون مع الوزارات المختصة. وخلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، نفذ الفريق القطري حوالي ١٠٠ نشاط من أنشطة بناء القدرات من خلال توفير التدريب التقني وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى التي ضمت مشاركين من جميع الوزارات ومختلف منظمات المجتمع المدني.

٤٠ - وكان المؤتمر الدولي لتوفير العمالة في العراق، الذي نظّمته منظمة العمل الدولية والمجموعة ١٠، وانعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في عمان، بالأردن، جزءاً من هذه الأنشطة. وحضر هذا المؤتمر ممثلون كثر عن السلطات العراقية والنقابات العمالية وأرباب التجارة والجهات المانحة. وكان الهدف من هذا المؤتمر، باعتماده خطة عمل وباستقطاب المشاركة والتأييد الفعالين من عدد كبير من النظراء العراقيين ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة على حد سواء، رسم مجموعة من التدابير السياسية اللازمة لمعالجة المشكلة الخطيرة والملحة المتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة في العراق.

٤١ - ونفذت أنشطة بناء القدرات الأخرى أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. عقدت المجموعة (١) (للتعليم والثقافة) حلقات عمل بشأن تسجيل البيانات المدرسية وجمع البيانات في المواقع العراقية وتدريب أمن المواقع؛ وشملت حلقات العمل التي نظمتها المجموعة (٢) (للصحة) موضوع الحد من البعوض الناقل للأمراض والأمراض المعدية، وعلم الطفيليات وعلم المناعة، وسلامة الأغذية، والرعاية النفسية؛ وقامت المجموعة (٣) المعنية (بالمياه والصرف الصحي) بتوفير التدريب على معالجة مياه الشرب واقتفاء العناصر الدقيقة والمعادن الثقيلة والملوثات العضوية، ووضع نماذج التعريفات للاستثمار في البنى التحتية؛ وقامت المجموعة (٤) المعنية (بالبنى التحتية والإسكان) بتوفير التدريب على تقنيات تحسين مستوى الأكواخ والأحياء الفقيرة وكذا العمل المجتمعي للمساعدة الذاتية في مجال الإسكان؛ ونظمت المجموعة (٥) المعنية (بالزراعة وموارد المياه والبيئة) حلقات عمل لإدارة شؤون موظفي الخدمات البيطرية والقانون البيئي وتقييم المواقع وإدارة الموارد المائية؛ وقامت المجموعة (٦) المعنية (بالأمن الغذائي) بتوفير التدريب لتحسين الأمن الغذائي وإدارة المشاريع والتوعية بالقضايا الصحية؛ ووفرت المجموعة (٧) المعنية (بالأعمال المتعلقة بالألغام) بتوفير التدريب على إزالة الألغام البرية، وتشكيل الفرق الوطنية لإزالة الألغام، والتوعية بمخاطر الألغام وتأهيل عمال الصحة في المجتمعات المحلية؛ وقامت المجموعة (٨) المعنية (بالمشردين داخليا واللاجئين) بتوفير التدريب على إعادة إدماج العائدين العراقيين؛ وقامت المجموعة (٩) المعنية (بتدبير شؤون الحكم والمجتمع المدني) بتوفير التدريب في مجالات التفاوض والتنظيم والمحاسبة المالية، وبتلقين مهارات رصد حقوق الإنسان والمعتقلين والمهارات المتصلة بوسائل الإعلام.

٤٢ - وبالرغم من استمرار هشاشة الأوضاع الأمنية، تمكنت الأمم المتحدة من مواصلة بذل جهود التعمير في جميع أرجاء العراق من خلال شركائها في التنفيذ، وشملت هذه الجهود المجالات التالية: إصلاح المدارس، وتعزيز التعليم المهني، وإصلاح محطات معالجة المياه، وإصلاح محطات توليد الكهرباء، وتحسين شبكات النقل، وتنفيذ مشاريع الإسكان لفائدة فئات مستضعفة مختارة في المراكز الحضرية، ودعم شبكة التوزيع العامة لوزارة التجارة ومشترياتها وتوزيع المواد الغذائية، وتوفير المساعدة التقنية للسلطة الوطنية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام، وحماية المشردين داخليا واللاجئين العراقيين العائدين وتوفير المساعدة المادية لهم، ودعم المجتمع المدني من خلال المنظمات المهنية والجماعات النسائية، ودعم العملية الانتخابية، بما فيها برامج توعية النساء بالأمور الانتخابية.

٤٣ - وواصلت وحدة الشؤون الإنسانية التابعة للبعثة رصد الأوضاع الإنسانية والتحذيرات الصادرة عن نظم الإنذار المبكر في المناطق التي تشهد أزمات في جميع أنحاء العراق، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين شردوا داخليا نتيجة للنزاع العسكري

والتوترات الإثنية والدينية. ومن خلال الفريق العامل المعني بمواجهة حالات الطوارئ في عمان، الذي يتكون من وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمّتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والوزارات العراقية المعنية، ما زالت البعثة تدعم تنسيق أعمال التقييم والتصدي لحالات الطوارئ. ومن بين الأمور التي اكتسبت أهمية خاصة الحالة داخل مدينة الفلوجة وما جاورها، التي أدت إلى تشريد عدد يتراوح ما بين ٥٠.٠٠٠ و ٦٠.٠٠٠ أسرة داخليا. وما زال معظمها بحاجة إلى مساعدة مادية، وذلك نظرا لكون عودتها إلى المناطق السكنية كانت محفوفة بالمشاكل. وقامت البعثة بتنسيق أعمال المساعدة، ومن ضمنها مثلا ما قامت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل توزيع الخيام والأغطية البلاستيكية ومواد غير غذائية أخرى على العائدين؛ وقيام المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعملية مشتركة لتوزيع الأغذية والمواد غير الغذائية على ٣٨.٠٠٠ أسرة مشردة داخليا؛ وقيام اليونيسيف بشحن مياه الشرب إلى المناطق المحاصرة التي يقطن فيها المشردون داخليا، وتوفير منظمة الصحة العالمية للوزام الطبية الطارئة؛ وعملية استطلاع نوايا العائدين واحتياجات الحماية التي أجرتها المفوضية من خلال شركائها. وفي إطار عمل مباشر، وُزعت أيضا منح اشتركت في تقديمها البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ثلاث منظمات غير حكومية دولية لتقديم الإمدادات الغذائية الطارئة وحقائب لوازم النظافة الصحية والمواد غير الغذائية لما يقرب من ٢٥٠٠ أسرة مشردة داخليا من مدينة الفلوجة تركزت في المناطق المحاصرة وفي بغداد.

٤٤ - ووُزعت على أفراد الفريق العامل للاستجابة في حالات الطوارئ نشرات وجداول تبين الأنشطة ومذكرات إخبارية (موجودة في الموقع الشبكي www.uniraq.org) بغرض تيسير تبادل المعلومات وإثارة قضايا التوعية مع الحكومة الانتقالية بشأن وصول المساعدات الإنسانية والحماية. كما تم تحسين صلات التنسيق المدني والعسكري مع القوة المتعددة الجنسيات في بغداد، لتشجيع الحوار بشأن قضية مرور قافلات الإغاثة بأمان عبر ممرات المساعدة الإنسانية وأهمية التمييز بين الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين يوزعون المعونة. وعلاوة على ذلك، تم استعراض خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لضمان التأهب مستقبلا للتصدي لحالات الطوارئ، وعكست استراتيجيات التصدي لهذه الحالات الأوضاع الإنسانية المستجدة.

دال - مرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق

٤٥ - لم يُستلم فعليا إلا مبلغ يقارب ٦٢٨ مليون دولار من أصل مبلغ ٦٦٤ مليون دولار صدرت وعود بمنحه إلى جزء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلق بالصندوق الدولي

لإعادة إعمار العراق. وسُلم إلى منظمات الأمم المتحدة المشاركة مبلغ يكاد يصل إلى ٤٩٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في ٥٣ مشروعا. وكانت أكبر جهة مستفيدة حتى الآن هي المجموعة المعنية بالبنى التحتية، حيث خُصص مبلغ ١٣٤ مليون دولار بالدرجة الأولى لمشاريع الكهرباء والمياه. واستلمت المجموعة المعنية بالتعليم مبلغ ٦٩ مليون دولار، والمجموعة المعنية بالزراعة ٦٢,٥ مليون دولار، والمجموعة المعنية بالصحة ٦٢ مليون دولار. وتجري برجة الأموال المتبقية لكي توافق عليها اللجنة التوجيهية للصندوق الاستثماري للعراق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المستقبل القريب.

٤٦ - وإلى غاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، أقرت اللجنة التوجيهية للصندوق الاستثماري للعراق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية البرامج والمشاريع التي ستنفذها وكالات الأمم المتحدة المشاركة وتصل قيمتها إلى ٤٩٤,٢٧ مليون دولار. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وصلت المبالغ الموعودة إلى حوالي ٢٣٠ مليون دولار وناهزت المبالغ المدفوعة منها فعليا ١١٥ مليون دولار. وحتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، أنفق مبلغ ١٠٨,٥ من ملايين الدولارات لدعم الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير في العراق، من خلال المجموعة المعنية بالانتخابات (المجموعة ١١). وتمكنت اللجنة التوجيهية للصندوق الاستثماري للعراق، من خلال آلية خاصة بالموافقة المستعجلة ودون التخلي عن الحرص الواجب، من تيسير تقديم المساعدات التقنية اللازمة في الوقت المناسب لدعم العملية الانتخابية.

٤٧ - وبفضل توافر جميع الأموال المخصصة للبرامج والمشاريع المحددة تقريبا، أصبح من المهم للغاية أن توفر الجهات المانحة أموالا إضافية لاستمرار دعم الأمم المتحدة لعملية إعادة الإعمار. ومن المتوقع أن يساعد اجتماع لجنة المانحين المقبل المقرر عقده في عمان في ربيع عام ٢٠٠٥ على معالجة هذه الحالة.

هاء - أنشطة حقوق الإنسان

٤٨ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقارير منسجمة من أفراد ومن قادة المجتمع المحلي ومن موظفي الحكومة ومن منظمات غير حكومية وطنية ودولية عن الاستعمال المفرط للقوة ضد الأشخاص والممتلكات، وكذلك عن الاعتقالات الجماعية على يد القوات متعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية (الحرس الوطني العراقي والشرطة العراقية). وقد تواصل ورود التقارير عن سوء معاملة المحتجزين ووجود نقائص في الإجراءات القضائية. وأعرب وزيرا حقوق الإنسان والعدل عن استعدادهما لمعالجة هذه المشكلة. وقد أحرزت القوة متعددة الجنسيات تحقيقا وأدانت من ثبتت إدانتهم بإساءة معاملة المحتجزين في عدد من الحالات.

٤٩ - يواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العمل مع المؤسسات العراقية والمجتمع المدني لمعالجة تركبة التحديات الماضية والحالية على السواء بغية تعزيز المصالحة الوطنية. وتقوم تدخلاته على أساس برنامج حقوق الإنسان الذي تمت صياغته سنة ٢٠٠٤ باشتراك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووزارات العدل، وحقوق الإنسان، والهجرة والمهجرين، وشؤون المرأة، والمجتمع المدني، والداخلية.

٥٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عقدت وزارة حقوق الإنسان ومكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعاً لفريق معني بالسياسات يتشكل من طيف واسع من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني العراقيين. دعا الفريق المعني بالسياسات الحكومة العراقية إلى إقامة مركز وطني للمفقودين والمغييبين في العراق وإلى سن التشريع اللازم لذلك. وأرسل رئيس الوزراء رسالة مساندة. كما ألقى ممثلي الخاص كلمة في الاجتماع فأعرب عن دعم الأمم المتحدة لهذه المبادرة. ودعا القرار الذي اتخذ في نهاية الاجتماع المجتمع والمؤسسات والأفراد في العراق إلى التعاون بشكل كامل مع المركز الوطني لضمان تقرير مصير أولئك الذين فقدوا أو غيبوا قسراً، وناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه إلى المركز الوطني كي يتابع هدفه الإنساني بنجاح. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أصدرت الحكومة العراقية المؤقتة مرسوماً بإنشاء هذا المركز. وفي تطور ذي صلة، يعمل مكتب حقوق الإنسان مع وزارة حقوق الإنسان وجهات أخرى للمساعدة في تأسيس مركز وطني لمعالجة ضحايا التعذيب.

٥١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة "اجتماعاً تخطيطياً" في جنيف لتقاسم المعلومات بشأن أنشطة الأمم المتحدة. حضر المفوض السامي لحقوق الإنسان ووزيرا حقوق الإنسان والعدل وافتتحوا اللقاء. وعرض ممثلون عن وكالات وبرامج للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومفوضية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، واليونسكو) أنشطتهم المقررة في مجال دعم مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني، وكذلك في مجالات مواضيعية من قبيل إقامة العدل، والعدالة الانتقالية، وثقافة حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، وحقوق المرأة والطفل. وقد وضع اللقاء، الذي استقطب حوالي ٤٠ حكومة مهمة وحوالي ٣٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني الدولي، قائمة بالأنشطة المزمع القيام بها لفائدة العراق في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وتضمنت التوصيات الأساسية

إقامة فرع خاص في موقع الشبكة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لكل أنشطة حقوق الإنسان التي تقوم بها الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في العراق.

٥٢ - واشترك مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة مع وزارة العدل في مواصلة التخطيط لتنفيذ المشاريع التي تعالج إصلاح الوزارة، وإصلاح النظم القانونية والقضائية والتأديبية.

٥٣ - وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني العراقية، يقوم مكتب حقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتنفيذ برنامج على صعيد البلد كله يتضمن مؤتمرات وحلقات دراسية وتدريباً وبحوثاً ومنشورات. وفي أعقاب مؤتمر عن دور المجتمع المدني عقده في عمان في كانون الأول/ديسمبر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتعاون مع البعثة ووزارة حقوق الإنسان تم الشروع في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في برنامج لتدريب المديرين في مجال حقوق الإنسان يتألف من ثلاث مراحل.

واو - أنشطة الإعلام

٥٤ - واصل المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بذل جهوده للدعاية والتعريف بعمل البعثة السياسي والإنساني والتعميري في العراق من خلال اتصالات موجهة إلى العراقيين ووسائل الإعلام والجهات المانحة وذوي المصلحة الآخرين. وقد شمل ذلك أنشطة ممثلي الخاص في العراق وفي الخارج، وخاصة فيما يتعلق بمساعيهم لتيسير الحوار بين الجهات السياسية الفاعلة في العراق وتعزيز الدعم لعملية سياسية أكثر احتوائية للجميع في العراق. إضافة إلى ذلك، قام مكتب الإعلام بالترويج لعمل مجموعات البعثة الإحدى عشرة التي تشمل التعليم والثقافة والصحة، والمياه والصرف الصحي، والبنى التحتية والإسكان، والزراعة وموارد المياه والبيئة، والأمن الغذائي، والأعمال المتعلقة بالألغام، واللاجئين والمشردين داخلياً، وتدير شؤون الحكم والمجتمع المدني، والحد من الفقر والتنمية البشرية، والدعم الانتخابي. وفي هذا السياق، عمل المكتب بشكل وثيق مع وكالات التنفيذ العاملة تحت مظلة البعثة ومديري المجموعات لإيصال معلومات فعالة وموجهة بشأن هذه المجموعات. فقد وفرت، في الوقت المطلوب، الإحاطات الإعلامية والنشرات الصحفية والاستشارات الإعلامية والبيانات الرسمية والمقابلات، إضافة إلى تعزيز المؤتمرات وحلقات العمل التدريبية المقدمة للعراقيين والحلقات الدراسية التي تنظمها مختلف مكونات البعثة.

٥٥ - يروج مكتب الإعلام للاجتماع المقبل للجهات المانحة المقرر عقده في عمان في ربيع ٢٠٠٥. يتم إعداد مجموعة من المواد الإعلامية عن إنجازات وخطط البعثة بالعربية والإنجليزية. إضافة إلى ذلك، شرعت البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في نشر رسالة إخبارية شهرية بلغتين. كما أن المكتب بصدد إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للبعثة لجعله أكثر يسرا للمستعمل وللوصول إلى التساوي اللغوي وتوفير عدد أكبر من الوثائق الأساسية.

زاي - إقامة وجود للأمم المتحدة في البصرة وأربيل

٥٦ - تم نشر مفرزات اتصال صغيرة تابعة للأمم المتحدة يصل عدد أفراد كل منها إلى ستة موظفين في أربيل في ١ شباط/فبراير وفي البصرة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. تتضمن مفرزات الاتصال هذه مستشارين عسكريين وموظفي أمن ودعم سيعملون مع القوة متعددة الجنسيات لتيسير الزيارات الدورية، وتهيئة مرافق الأمم المتحدة، وتقييم الظروف الأمنية اللازمة لأي توسيع لوجود الأمم المتحدة في العراق. وإني لمتن للدول الأعضاء في القوة متعددة الجنسيات على تقديمها الدعم للأمم المتحدة من أجل انتشار مفرزات الاتصال. وسيكون من الضروري اتخاذ ترتيبات إضافية للحماية من قبل القوة متعددة الجنسيات وكذلك من قبل موظفي أمن الأمم المتحدة، إذا كان للأمم المتحدة أن تقيم مرافقها الخاصة في البصرة وأربيل.

حاء - المرافق

٥٧ - يوجد حاليا عدد يصل إلى ٦٤ من موظفي البعثة الدوليين في بغداد، و ١٣٤ فردا في وحدة الحراسة الفيجية، و ٢٣ فردا من ضباط الحراسة الشخصية. أما أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة في بغداد فما زالت محدودة. وتأمين أماكن إقامة إضافية مؤقتة تستجيب لمعايير الأمم المتحدة الأمنية هو الشرط المسبق الأساسي لنشر موظفين إضافيين تابعين للأمم المتحدة في بغداد. ويقدر أن يتطلب بناء مرفق لـ ٣٠٠ شخص ما يناهز ١٣ شهرا لاستكمالها ولن تتوفر فيه متطلبات المدين القصير أو المتوسط. والمفاوضات جارية مع القوة متعددة الجنسيات والسلطات العراقية لتأمين أماكن إقامة مؤقتة إضافية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك أماكن إقامة لما يناهز ٩٠ موظفا في مرفق قائم في المنطقة الدولية وتعترم البعثة الشروع في العمل بشأن إنشاء قاعدة لوجيستية بقيمة ٢,٥ مليون دولار من أجل الاتصالات وصيانة وسائل النقل والتخزين، وذلك في منتصف ٢٠٠٥ في المنطقة الدولية.

٥٨ - وإلى أن يتحسن الوضع الأمني في العراق وتتوافر أماكن الإقامة الآمنة لزيادة سقف الموظفين الحالي، على البعثة أن تواصل الاعتماد بشكل كبير على دعم عملياتها في العراق من مواقع في الأردن والكويت. وبالرغم من أن ممثلي الخاص وموظفي الدعم الفني والأمني والإداري يقيمون في بغداد، فإن أغلب أنشطة التخطيط للمشاريع الإنسانية وإدارتها تتم من عمان، بقيادة نائب الممثل الخاص. وتوجد القاعدة الأساسية للدعم اللوجستي في الكويت.

طاء - الاتفاقات

٥٩ - في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تم إبرام اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على خدمات المطاعم، وتشديد/تجديد المرافق، وصيانة المركبات، والإمداد بالوقود، والمواد الطبية ومواد الدفاع العسكري، وأماكن التدريب، ومرافق الرعاية الاجتماعية/الاستجمام لموظفي الأمم المتحدة في بغداد. ففي ظل البيئة السائدة، تعمل البعثة من المنطقة الدولية، مدعومة من برنامج التعزيز المدني للوجيستيات، بمقتضى أحكام الاتفاق، باعتباره الوسيلة الوحيدة الموثوقة لتلقي إمدادات متواصلة. وهذا البرنامج أكثر وسائل الدعم فعالية وحماية في الوقت الراهن. وفي حالة استمرار الظروف الحالية، يقدر أن تكلف ترتيبات الدعم هذه ما يناهز ٢٢,٩ مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والبعثة بصدد إقامة ترتيبات مستقلة، حيثما أمكن ذلك، للحد من اعتمادها على الدعم من برنامج التعزيز المدني للوجيستيات.

٦٠ - وهناك اتفاق ثنائي مماثل مع المملكة المتحدة لخدمات الدعم اللوجستي في البصرة، وهو في المراحل الأخيرة من المفاوضات حالياً.

٦١ - وما زال اتفاق مركز البعثة مع الحكومة العراقية قيد التفاوض، وأحث الحكومة على تقديم تعليقاتها على المشروع الذي قدمته الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في أسرع وقت ممكن. أما الاتفاق مع الحكومة الكويتية بشأن أنشطة البعثة الذي تم إبرامه خلال فترة التقرير السابقة، فينتظر حالياً تصديق البرلمان الكويتي قبل أن يدخل حيز النفاذ.

خامسا - المسائل الأمنية

٦٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التي سبقت الانتخابات الوطنية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، شهدت معظم مناطق العراق محاولات حثيثة ودقيقة التخطيط لتعطيل الحملات الانتخابية والاقتراع. وكانت حدة العنف شديدة للغاية،

واستهدفت الاعتداءات بشكل مستمر المرشحين ومنظمي الانتخابات وقوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسيات. وحدث أخطر هجوم في الحلة في ٢٨ شباط/فبراير، على نحو ما ذكر في الفقرة ١٢ أعلاه. وبينما مكنت الترتيبات الأمنية الشديدة وتصميم الناجحين العراقيين من إجراء الانتخابات في معظم أرجاء البلاد، عاد العنف من جديد ليلبلغ المستويات التي كان عليها قبل الانتخابات وذلك عقب انخفاض حدته لفترة قصيرة تلت يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وحدثت اعتداءات كبيرة في مدن بغداد والموصل وإربيل والنجف وكربلاء والبصرة تشير كلها إلى أن ما من جزء في العراق في منأى عن العناصر المعادية، مع أن وسط البلاد هو الذي يشهد أقصى الأخطار حدةً وانتشاراً. وباتساع رقعة الاعتداءات بواسطة الأجهزة المتفجرة وإطلاق النيران المباشر وازديادها حجماً وتعقيداً، واستمرار خطر خطف الرهائن، ما برحت التهديدات والأخطار ماثلة بشدة خارج المناطق الخاضعة لحماية شديدة، وما زالت الحالة الأمنية العقبة الطاغية التي تحول دون اضطلاع الأمم المتحدة بأي نشاط.

٦٣ - وما فتئ عدد موظفي الأمم المتحدة في العراق ضئيلاً للغاية بسبب الأوضاع الأمنية السائدة التي تستدعي توافر أماكن إقامة وعمل تحظى بشديد الحماية وموجودة داخل مناطق خاضعة لحراسة كثيفة. والتنقل خارج المنطقة الدولية في بغداد أو المجمعات المثلثة التي تلقى قدراً جيداً من الحماية والموجودة في مناطق أخرى من البلاد ما زال فائق الخطورة، وعليه يُعتمد في هذا المجال على الحماية التي تقدمها القوة المتعددة الجنسيات. هذه هي الظروف التي أملت عدم رفع عدد موظفي الأمم المتحدة في العراق بل قصره على العدد الذي يمكن أن تستوعبه منطقة بغداد الدولية، إضافة إلى مفرزات الاتصال الأمنية الصغيرة الموزعة على المقرين العسكريين للقوة المتعددة الجنسيات في البصرة وإربيل.

٦٤ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تسلمت وحدة الحرس الفيجية من القوة المتعددة الجنسيات مسؤولية حماية "المحيط الداخلي" لمرافق الأمم المتحدة الموجودة داخل منطقة بغداد الدولية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بدأت مفرزتان للحراسة الشخصية تابعتان للأمم المتحدة تضمان أفراداً عينوا من فيجي وتم تدريبهم وتجهيزهم بمساعدة عدد من الدول الأعضاء، تضطلعان بمهمة توفير الحماية الشخصية التي كانت تتولاها من قبل القوة المتعددة الجنسيات بموجب ترتيبات مؤقتة. ويجري التحضير حالياً لتعيين مفرزة ثالثة لتوفير الأمن الشخصي. وما زال العمل متواصلاً لتشكيل جهاز الأمم المتحدة الأمني المتكامل المشار إليه في الفقرة ٢٣ من التقرير السابق، وذلك بما يتفق مع الأوضاع الأمنية وأعداد أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وموظفي الأمم المتحدة المرتبطين بهم المنتشرين في العراق والأردن والكويت.

٦٥ - وفي حين أن الأمم المتحدة أصبحت قادرة الآن على الاضطلاع بما عليها من مسؤوليات في مجال حماية "المحيط الداخلي"، ستمضي القوة المتعددة الجنسيات في توفير الحماية للأمم المتحدة في "المحيط الأوسط" و "المحيط الخارجي"، بما فيها حراسة مواكبها. وتلت الأمانة العامة من الولايات المتحدة الأمريكية تعليقات على الاتفاق المتعلق بالحماية التي توفرها القوة المتعددة الجنسيات المشار إليه في الفقرة ٢١ من تقريره السابق. وتجري حاليا مفاوضات بشأن هذه التعليقات تحضيراً لوضع هذا الاتفاق في صيغته النهائية في المستقبل القريب.

٦٦ - وعلى نحو ما تشير إليه الفقرة ٢٢ من تقريره السابق الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أنشأت صندوقاً استثمارياً تابعاً للأمم المتحدة لقبول المساهمات التي ترد من الدول الأعضاء وإدارتها وذلك بغرض تقديم الدعم إلى كيان متميز يعمل تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات ("المحيط الأوسط")، تتمثل مهمته حصراً في توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وحتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بلغت الأموال التي أودعتها ١١ دولة عضواً في الصندوق الاستثماري ما مجموعه ٨,٣ مليون دولار. والعمل جارٍ حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على آلية لصرف الأموال للدول الأعضاء المساهمة بقوات في الجهاز الأمني المستقل. وأبلغت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة أن أولى وحدات القوات التي ساهمت بها جورجيا لهذا الكيان ستوفد إلى بغداد في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥.

٦٧ - وما برحت الطائرات وحمولتها وركابها تتعرض للخطر الشديد على الأرض وفي الأجواء العراقية على السواء. وفي ضوء النظم والترتيبات الأمنية الصارمة والحسنة التكامل التي تقتضيها العمليات الجوية داخل العراق وخارجه، ستواصل الأمم المتحدة في الوقت الحاضر الاعتماد على القوة المتعددة الجنسيات لتزويدها بخدمات النقل الجوي إلى بغداد وإربيل والبصرة. ولكي تخفض الأمم المتحدة إلى الحد الأدنى من عدد الموظفين الدوليين المطلوب تواجدهم في العراق ليضطلعوا بما عليها من مهام، ستمضي أيضاً في الاعتماد بشدة على الخدمات اللوجستية والطبية والإدارية التي توفرها الدول الأعضاء على أساس ثنائي شريطة استرداد هذه الدول لتكاليفها.

٦٨ - وذكرت في الفقرة ٢٦ من تقريره السابق أن هيئة الظروف الأمنية الضرورية لعمل الأمم المتحدة في العراق يتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف باهظة. وعليه، فإن اتفاق الدول الأعضاء على تخصيص الموارد والمعدات اللازمة للبعثة من أجل تخفيف حدة الأخطار الجسيمة التي ترافق عمل الأمم المتحدة في العراق هو موضع التقدير الشديد.

سادسا - ملاحظات

٦٩ - يمثل إجراء الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ للجمعية الوطنية الانتقالية ومجالس المحافظات الثماني عشرة وجمعية كردستان الوطنية أولى الخطوات الهامة التي أنجزت في درب انتقال العراق سياسيا إلى استعادة السيادة الكاملة، والعودة إلى السلام والاستقرار، ويفتح الطريق لإعادة الإعمار الوطني. وعلى الرغم من الإطار الزمني المحدود والظروف الاستثنائية الصعبة التي أحاطت بالانتخابات، مارس عدد واسع من العراقيين في أنحاء كثيرة من البلاد حقهم في التصويت وترشح كثراً آخرون لها. وإن مما يؤسف له طبعاً أن عددا كبيرا من العراقيين لم يشارك في التصويت، بعضهم لإعلان موقف سياسي، وآخرون نتيجة لوسائل عنيفة وغير مقبولة استعملت لتخويف النخبين وزعزعة العملية الانتخابية. وإن اتباع الانتخابات المعايير الدولية المعترف بها من حيث التنظيم والقواعد والإجراءات هو دليل على الحس المهني والفعالية اللذين تميز بهما اضطلاع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وآلاف العراقيين الذين شاركوا في التنظيم والتدريب والمراقبة لدى قيامهم بمهامهم.

٧٠ - ويسرني أن تكون الأمم المتحدة، تحت المسؤولية الشاملة لممثلي الخاص، أشرف قاضي، وإدارة كبير موظفي شؤون الانتخابات التابع للأمم المتحدة، كارلوس فالترويلا، وبدعم من جانب الفريق التابع للمقر الذي ترأسته مديرة شعبة المساعدة الانتخابية، كارينا بيريلي، قد استطاعت مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على التأكد من أن جميع التحضيرات اللازمة للانتخابات قد نفذت. كما أن خبراء من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وشيلي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية انضموا إلى فريق المساعدة الانتخابية الدولي الذي ترأسته الأمم المتحدة، قد أدوا دورا داعما هاما. ونجحت قوات الأمن، العراقية منها والدولية، في تأمين مناخ آمن نسبيا لإجراء الانتخابات.

٧١ - وتوفر نتائج الانتخابات فرصة جديدة للعراقيين لمحو آثار الحرب والديكتاتورية وإرساء الدعائم لإقامة عراق ديمقراطي ومزدهر، يعيش بسلام مع نفسه ومع بلدان الجوار والمجتمع الدولي. وتفاوتت المشاركة في الانتخابات إلى حد كبير بين منطقة وأخرى، فكان عدد النخبين في المناطق ذات الأغلبية العربية السنية أقل بشكل ملحوظ من عدد النخبين في المناطق الأخرى. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، ما برح الوضع الأمني يشكل تحديا رئيسيا، لذلك فمن المهم القيام في الأسابيع القادمة باستغلال الزخم الإيجابي الذي ولدته الانتخابات.

٧٢ - والعامل الرئيسي لنجاح المرحلة الانتقالية هو اتسامها قدر الإمكان بالشمولية والمشاركة والشفافية. وهذا يعني اعتماد عملية سياسية دائمة يشعر جميع العراقيين أن لهم حصة فيها. ويمكن أن يسفر عدم إشراك الجميع في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية عن نزاع

تتجاوز أضراره أكثر بكثير أضرار تقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى توافق وطني يتحقق بوسائل سلمية.

٧٣ - ويصر عدد من المجموعات السياسية العراقية التي تسعى الحكومة الانتقالية إلى إدماجها في العملية السياسية على أن تؤخذ مطالبها في الاعتبار، من بينها تحديد جدول زمني لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات. وبدورها يرحب أن تصر الحكومة الانتقالية هي الأخرى على ضرورة القيام أولاً بتشكيل جهاز أمني محلي يعوّل عليه، وعلى أن تثبت هذه المجموعات التي تتقدم بهذه المطالب إثباتاً عملياً أنها تتعهد بعدم اعتماد خطط مناوئة للديمقراطية تستخدم فيها العنف بالتعاون مع المتطرفين والإرهابيين.

٧٤ - ويمكن أن تشكل صياغة الدستور العراقي الجديد عاملاً يساعد على إرساء حالة من التوافق الوطني الجديد. ومما لا شك فيه أنه سبرز المسائل التي تؤثر في الشكل الذي ستكون عليه الدولة في المستقبل والعلاقة القائمة بين مختلف الطوائف في العراق. ومن المهم أن ترسل القيادة العراقية الجديدة إشارات واضحة إلى أنه ستكون أمام العراقيين كافة فرصة المشاركة مشاركة تامة في العملية السياسية وأنها تشجعهم عليها.

٧٥ - أما الآن وقد انتهت الانتخابات، فإن العراقيين ينتظرون جني فوائد ملموسة، خاصة على مستوى الأوضاع الأمنية والمعيشية. وكلما كان تدريب قوات الأمن العراقية أحسن وأسرع، كلما قرب الوقت الذي تكون فيه قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها وتولي مهمة حفظ الأمن في البلاد بدون أي عون. وينبغي للمسؤولين عن ضمان الأمن الحرص بشكل خاص على ألا تؤثر الإجراءات التي يتخذونها تأثيراً سلبياً في السكان المدنيين. كما يلزم إيلاء الاهتمام لخلق الظروف المؤاتية لعودة السكان الذين نرحوا بسبب العنف والأعمال العسكرية وإعادة إدماجهم.

٧٦ - ولا بد من منح الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية للعراقيين كافة. ويشكل خلق الوظائف وتحسين البنى التحتية وبناء القدرات المؤسسية وتقديم الخدمات الأساسية بشكل فعلي عوامل لا بد منها لجعل المناخ السياسي والأمني أكثر ملائمة لإنجاح عملية الانتقال. وعليه، يجب تكثيف الجهود في هذا المجال.

٧٧ - ولكي تتمكن المؤسسات الانتقالية الجديدة في العراق من التصدي للتحديات القادمة، على المجتمع الدولي تزويدها بالدعم المتواصل والقوي. والأمم المتحدة رافقت العراقيين في كل خطوة خطوها حتى الآن في عملية انتقاليهم السياسي. ونحن مصممون على بذل ما في وسعنا لتنفيذ المهام المسندة إلينا بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، رهنا بالظروف. وتمتلك الأمم المتحدة خبرة هائلة في مجال دعم العمليات الانتقالية وتيسير تنفيذها، غالباً في

ظل ظروف صعبة. غير أن لدى العراق جميع القدرات البشرية والموارد المادية للتحكم بمصيره بنفسه. وأفضل ما يمكن أن تساهم به الأمم المتحدة لمساعدة العراقيين هو تقديم دعمها لخلق الظروف المؤاتية لإعادة إعمار البلاد سياسيا واقتصاديا.

٧٨ - أما الخطوة الثانية في انتقال العراق فهي عملية صياغة الدستور. ويرتدي تولى العراقيين بشكل تام زمام هذه العملية أهمية خاصة. وبدأ ممثلي الخاص، استنادا إلى الولاية التي أسندت إليه بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بالتشاور مع طائفة واسعة من الممثلين العراقيين لتشجيع الحوار والتوصل إلى اتفاق في الآراء دعما لعملية الانتقال السياسي، بما في ذلك عملية صياغة الدستور. وعديدة هي الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم بها مساعدات محددة، منها تقديم المساعدة الفنية، ودعم الإعلام العام، وتنسيق المساعدات الدولية. وأرحب بالبيان الذي أصدره مؤخرا رئيس مجلس الأمن وشجع فيه أعضاء المجتمع الدولي على تزويد الأمم المتحدة بالمستشارين والدعم الفني لمساعدتنا على تأدية دورنا. ونحن على أهمية الاستعداد للعمل عن كثب مع الأعضاء المنتخبين في الجمعية الوطنية الانتقالية والممثلين الآخرين للمجتمع العراقي من أجل المساعدة على تنفيذ هذه العملية، وذلك على نحو ما تطلبه حكومة العراق وفي الوقت الذي تطلبه.

٧٩ - كما أننا ملتزمون بالمضي في مؤازرة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لإجراء التحضيرات اللازمة لإجراء الاستفتاء الوطني على الدستور والانتخابات التي ستلي صياغته، وذلك للتأكد من أن هذه الانتخابات نزيهة وأنها تجسد إرادة الشعب العراقي.

٨٠ - إن ما يحرك عمل البعثة في مجالات إعادة الإعمار والتنمية والشؤون الإنسانية هو ما لدى العراقيين من مطالب وأولويات. واستنادا إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للعراق للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ التي وضعت في إطار الأولويات التي حددت في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية العراقية، تعمل ٢٣ وكالة وبرنامجا وصندوقا تابعا للأمم المتحدة من داخل البلاد وخارجها لكفالة بذل جهود منسقة وفعالة لإعانة العراق على إعادة الإعمار وتزويده بالمساعدات الإنسانية. وبعد الترتيبات الجديدة التي اتخذت مؤخرا على صعيد الأمن وأماكن الإقامة والعمل، رفعنا عدد موظفي البعثة الدوليين في بغداد وأوفدنا إلى إربيل والبصرة مفرزي اتصال تابعتين للأمم المتحدة لكي تبحثا مدى إمكانية توسيع نطاق أنشطتنا في مجالي إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية داخل العراق، رهنا بالظروف.

٨١ - وبما أننا نعمل لإعادة الحياة إلى طبيعتها في العراق، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتطبيع علاقات العراق مع بلدان المنطقة ومع المجتمع الدولي بشكل عام. فلدى البلدان المجاورة للعراق مخاوف مشروعة وينبغي إعارتها آذانا صاغية. كما إنه لا بد من احترام سيادة العراق

واستقلاله وسلامة أراضيه احتراماً تاماً. إذ من الطبيعي أن يتوق العراق، إذا ما تمتع بالسيادة، إلى استعادة مكانته بحق في وسط الأسرة الأممية. وأرحب بالمبادرة التي أُطلقت في شرم الشيخ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وبالعملية الإقليمية التي تضم العراق والبلدان المجاورة له والبلدان الأخرى في المنطقة. وينبغي بذل هذه الجهود بطريقة مستمرة وفعالة. وأعتزم من جهتي مواصلة التشجيع على تحقيق المزيد من التقارب الإقليمي والدولي دعماً للانتقال السياسي في العراق.

٨٢ - وتمثل الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير منعطفًا هاماً في العملية الانتقالية في العراق. والعراقيون يتطلعون إلى قادتهم المنتخبين ليفوا بما قطعوه من وعود تتمثل في إقامة عراق ينعم بالسلام والديمقراطية والازدهار. ويتشاطر المجتمع الدولي خطة موحدة لدعم الشعب العراقي في مسعاه هذا. وإن التحديات القادمة لتحديات حقيقية؛ لا بل والفرص أيضاً. ولن تألو الأمم المتحدة جهداً لدى اضطلاعها بالمهام المسندة إليها، لو سمحت الظروف بذلك، لتحقيق آمال الشعب العراقي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه.